

البرقيات السرية للخارجية السعودية.. "الحلقة الأولى";



الوثائق الكاملة للبرقيات السرية لوزارة الخارجية السعودية التي تتضمن المراسلات السرية لوزارة الخارجية السعودية المسربة عبر موقع ويكيليكس والتي هزت الرأي العام العالمي لما حوته من قضايا سياسية خطيرة لم يكشف عنها النقيب من قبل. وهذه الوثائق السياسية السرية تباعاً لتسلط الضوء على الوثائق السرية التي وردت في كتاب (البرقيات السرية لوزارة الخارجية السعودية) الذي أعده المؤلف سعود بن عبد الرحمن السبعاني.

ويكشف الكتاب خفايا صناعة القرار في المملكة السعودية وكيف تدار الدبلوماسية السعودية في الخارج. وتشير إلى العمليات السرية التي أُديرت في الخفاء. وتبدأ "الشرق" في نشر البرقيات السعودية السرية المتعلقة بمنح تأشيرات الحج والتي تفصح تسييس السعودية لشعيرة الحج واستخدامها لتحقيق مهام سياسية واستخباراتية كما كشفت الوثائق السرية المسربة.

تأشيرات الحج.. الاستخدام السياسي:

وتؤكد البرقيات أن المزاجية والاستهانة بالحجيج وسوء المعاملة والنصب والاحتيال وعدم توفير الخدمات هي العنوان الأبرز والسياسة السعودية الرسمية المتبعة في إدارة شؤون

الحجيج.

وكشفت الوثائق أن السعودية وزعت على سفاراتها 345 ألف تأشيرة تمنح تحت بند المجاملة والاستخدام السياسي، لتصبح وسيلة للضغط وشراء الذمم ومكافأة من يتعاون معهم لأداء الفريضة التي هي ركن من أركان الإسلام. وفي المقابل استخدام سياسة الحرمان من تأشيرات الحج ضد كل من يختلفون معهم في الرأي أو الموقف السياسي، دون أن يأبهوا لكون الحج ركن من أركان الإسلام.

وفي وثيقة تكشف الاستخدام السياسي لحصص الدول من الحجاج، تظهر توصيات توضح بجلاء أن الموافقة على منح حصص خاصة أو زيادة حصص بعض الدول أو رفض الطلبات تعتمد على الموقف السياسي من الدولة دون اعتبار للمعايير الموضوعية من منظمة المؤتمر الإسلامي. وكمثال ترفض الوزارة طلب لزيادة حصة ليبيا، بينما توافق على زيادة حصة مصر لتحديد الأطراف الرسمية المصرية والإعلامية. وتكشف الوثيقة عن رفض السعودية طلباً من الحكومة العراقية زيادة حصتها بمقدار 2000 حاج فقط، بينما منحت بشكل سري 6000 تأشيرة لثلاثة شخصيات سياسية عراقية، لأهداف سياسية.

تأشيرات للمجاملة:

وتكشف برقية موجهة إلى وزير الخارجية عن الموافقة على توصيات لجنة دراسة آلية توزيع تأشيرات حج المجاملة لجميع البعثات بالخارج، حيث تتضمن الموافقة على تخصيص 34 ألف تأشيرة حج مجاملة يتم توزيعها على سفراء السعودية.

وتفيد برقية أخرى من الخارجية السعودية إلى سفارتها في القاهرة عن زيادة حصة سفير السعودية بالقاهرة من تأشيرات المجاملة للحج لتصل إلى 3000 تأشيرة. وتنقل البرقية الموجهة للسفارة موافقة الوزير على الزيادة المخصصة للسفير في تأشيرات المجاملة. مصيدة المعارضين:

وكشفت وثيقة خطيرة عن استخدام تأشيرات الحج والعمرة في الإيقاع على معارضين في بلدانهم، مثلما حدث للحجيج الليبيين الذين منحوا تأشيرات من قبل السفارة السعودية في طرابلس وتم اعتقالهم بمجرد وصولهم إلى السعودية، حيث اعتقلت السلطات السعودية المواطنين الليبيين محمود علي البشير رجب ومحمد حسين الخدراوي بعد أن منحتهم تأشيرة لأداء العمرة ثم سلمتهما إلى جهة مناوئة لهما وهي قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. وهو سلوك يكشف أن المواقف السياسية للسعودية مقدمة على رعاية ضيوف الرحمن، وأن الحج والعمرة أصبحا مصيدة تستخدمها السعودية لجذب المعارضين في بلدانهم والإيقاع بهم لصالح أجنداتها السياسية، الأمر الذي يبعث برسائل مخيفة للحجاج والمعتنمين مفادها أن أداء المناسك بات محفوفاً بالمخاطر وأن أمن الحجاج ليس مضموناً.

رشوة بـ4.5 مليون دولار

وكشفت الوثائق كيفية تعامل النظام السعودي مع عملية رشوة واجهتها القنصلية السعودية في برلين والمتمثلة في قصة المواطن العراقي المقيم في ألمانيا - ستار هادي حسن - الشهير بأبي حيدر الستلاوي الذي يحمل الجنسية الألمانية والذي تبين قصته انتهازية المسؤولين السعوديين في التعامل مع التأشيرات. وتتلخص قصته في أنه عرض على مسؤول القسم القنصلي في السفارة السعودية مبلغ 4.5 مليون دولار كرشوة في حال توفيره 2000 تأشيرة لعراقيين. وقام رئيس القسم القنصلي بإبلاغ رئيسه الأعلى وهذا تصرف محمود ولكن انظر كيف تعاملت الخارجية مع هذه الواقعة.

ففي حين كان التصرف الطبيعي للسفارة هو التعاون مع السلطات الألمانية للإيقاع بهذا الشخص باعتباره ارتكب جريمة عندما حاول رشوة موظف السفارة، وبهذا تسجل السعودية انجازاً معنوياً في مكافحة الرشوة، إلا أن المسؤولين تصرفوا بشكل ينم عن عقلية لا علاقة لها بالقوانين ولا الدبلوماسية، إزاء قضية رشوة عادية حدثت في إحدى سفاراتهم، إذ طلب مسؤول الخارجية عقد اجتماع أمني بين فريق من الوزارة مع رئاسة الاستخبارات العامة ووزارة الداخلية بهدف الإيقاع بالستلاوي ومحاولة إغرائه وجره إلى داخل السعودية وبعدها اعتقاله والانتقام منه..!

هكذا تعالج السعودية قضية عادية، غير أن تلك اللجان الأمنية توصلت، بعد عدد من الاجتماعات إلى معلومات خيبت آمالهم وحرمتهم من جر الرجل إلى الأراضي السعودية للبطش به، حيث اكتشفوا أنه يحمل الجنسية الألمانية، بعد أن طنوا في البداية أنه مجرد لاجئ عراقي يحمل جواز سفر عراقياً ولديه إقامة فقط في ألمانيا مما يتيح لهم التنكيل به دون أي إشكالات دبلوماسية.. وهو الأمر الذي جعلهم يتراجعون ويلغون فكرة استدراجه إلى السعودية، خوفاً من إثارة أزمة مع برلين.

